الأمم المتحدة

E/CN.18/2002/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2001
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة الثانية

١٤ - ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٤ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

البنود المشتركة لكل دورة: التجارة

التجارة والإدارة المستدامة للغابات**

مذكرة من الأمين العام

موجز

عقب إنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وإدراج التجارة في برنامج العمل وخطة العمل المتعددي السنوات للمنتدى، ستكون التجارة واحدا من البنود المشتركة التي سيتناولها المنتدى في كل دورة. وفضلا عن ذلك، ستصبح التجارة جانبا رئيسيا من الجوانب الاقتصادية للغابات التي سيركز عليها المنتدى في دورته الثالثة. وتقدم هذه المذكرة خلفية ومعلومات بشأن عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، واتجاهات التجارة العالمية وموارد الغابات، والوضع والتقييم الحاليين للتطورات المتعلقة بالتجارة في منتجات وخدمات الغابات بغية تيسير مهمة المنتدى في تحديد الترتيبات المتصلة بعمله بشأن التجارة والإدارة المستدامة للغابات وفقا للأحكام الواردة في ولايته.

* E/CN.18/2002/1.

** أعدته المنظمة الدولية للأخشاب المدارية؛ لا تعبر وجهات النظر والآراء المعرب عنها بالضرورة عن وجهات نظر وآراء الأمم المتحدة.

200202 150202 01-72316 (A)
0172316

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٣
أولا - معلومات أساسية	٢-٤	٣
ثانيا - المسائل ذات الصلة بالتجارة والتي تركتها معلقة عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	٥-٢٨	٤
ألف - عرض عام لعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	٥-٩	٤
باء - الاتجاهات العالمية في التجارة وموارد الغابات	١٠-١١	٦
جيم - حالة وتقييم التطورات الراهنة المتعلقة بالتجارة في المنتجات والخدمات الحرجية	١٢-٢٨	٧
ثالثا - روابط/علاقة التجارة بالعناصر التي سيركز عليها في الدورة الثانية	٢٩-٣١	١٣
رابعا - مقترحات مقدمة كي ينظر فيها المنتدى في دورته الثانية	٣٢-٣٣	١٤

مقدمة

١ - سلم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في جملة أمور، باعتماده في دورته الأولى برنامج عمله المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥[١] بأهمية التجارة الدولية في المنتجات الخشبية وغير الخشبية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل تحقيق أهداف البرنامج. وقرر المنتدى أيضا أن تكون التجارة أحد البنود المشتركة التي تعالج في كل دورة من دوراته المقبلة[٢]. وفي إطار خطة عمل المنتدى[٣] التي اعتمدت في دورته الموضوعية الأولى، هناك تسليم بأن للتجارة دورها الهام في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ووفقا لذلك، تم تعيين التجارة والإدارة المستدامة للغابات كأحد العناصر الـ ١٦ التي تمثل أداة هامة لتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[٤]. وفيما يتعلق بالتجارة بوصفها وسيلة من وسائل تنفيذ خطة العمل، تم الإقرار بأن لشراء وبيع المنتجات والخدمات الحرجية الخشبية وغير الخشبية، بما فيها العمليات التي تجري عبر الحدود الدولية، أثرا بالغا في الإدارة المستدامة للغابات وجني الغلة الحرجية وقيمة المنتجات الحرجية[٥]. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تشكل مسائل التجارة جزءا لا يتجزأ من عمل المنتدى الذي سيسعى لتحديد الطرق التي يمكن للتجارة من خلالها أن تدعم، بأفضل صورة ممكنة، تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

أولا - معلومات أساسية

٢ - إن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٦]، والفصل ١١ المعني بمكافحة إزالة الغابات والفصول الأخرى ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[٧]، وبيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانونا والمتضمن مبادئ من أجل التوافق في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (المبادئ المتعلقة بالغابات)[٨]، توفر إطارا كليا لمعالجة المسائل المتصلة بالغابات في العالم بما في ذلك العلاقة بين التجارة والإدارة المستدامة للغابات. ويؤكد الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١، بتعيينه التعاون الدولي بوصفه أحد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الحيوية في إطار الجهد المبذول لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية، على أهمية توفير الاقتصاد الدولي لمناخ دولي موات لتحقيق الأهداف البيئية والإنمائية وذلك بتعزيز التنمية المستدامة من خلال تحرير التجارة وكفالة التداعم المتبادل بين التجارة والبيئة. وفيما يتعلق بالغابات، يمكن ترجمة ذلك في السعي لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة كما يلي:

(أ) تعزيز الإدارة المستدامة للغابات من خلال تحرير التجارة؛

(ب) كفالة التداعم المتبادل بين التجارة والإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) تعزيز التجارة في منتجات وخدمات الغابات، لا سيما تلك المستمدة من موارد الغابات التي تدار بصورة مستدامة.

٣ - وتشمل الإرشادات الأخرى بشأن التجارة كما حددها إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ما يلي:

- ينبغي ألا تشكل تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية وسيلة لتمييز تعسفي أو لا مبرر له أو تقييدا مقنّعا يُفرض على التجارة الدولية (إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، المبدأ ١٢)؛
- ينبغي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز إدارة الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة،

مع مراعاة مشكلة الحصول على الأقل على قيمة الاستعاضة عن الغابات عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام منتجات الغابات، خاصة المنتجات المجهزة (المبادئ المتعلقة بالغابات، المبدأ ٩ (أ))؛

- ينبغي أن يستند الاتجار بمنتجات الغابات إلى القواعد والإجراءات غير التمييزية والمتفق عليها بصورة متعددة الأطراف بما يتسق مع قوانين وممارسات التجارة الدولية. وفي هذا السياق، ينبغي تسهيل الاتجار الدولي بمنتجات الغابات بصورة صريحة وحرة (المبادئ المتعلقة بالغابات، المبدأ ١٣ (أ))؛

- ينبغي تشجيع تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية والعقبات التي تعوق تحسين إمكانية وصول منتجات الغابات إلى الأسواق وتحديد أسعار أفضل لرفع قيمتها المضافة وتشجيع تجهيزها محليا (المبادئ المتعلقة بالغابات، المبدأ ١٣ (ب))؛

- ينبغي إدماج سياسات المحافظة على الغابات وتنميتها المستدامة في السياسات الاقتصادية والتجارية والسياسات الأخرى ذات الصلة (المبادئ المتعلقة بالغابات، المبدأ ١٣ (د))؛

- ينبغي تجنب السياسات التجارية والسياسات والممارسات الأخرى التي قد تؤدي إلى تردي الغابات (المبادئ المتعلقة بالغابات، المبدأ ١٣ (هـ))؛

- ينبغي إزالة أو تلافي التدابير المتخذة من جانب واحد، التي تتعارض مع الالتزامات أو الاتفاقات الدولية لتقييد و/أو حظر التجارة الدولية في الأخشاب أو غيرها من منتجات الغابات، تحقيقا لإدارة الغابات إدارة مستدامة وطويلة الجل (المبادئ المتعلقة بالغابات، المبدأ ١٤).

٤ - وقد اضطلع تحت رعاية الأمم المتحدة بجهود للبناء على ما تحقق من توافق عالمي في الآراء بشأن الغابات تم التوصل إليه للمرة الأولى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (١٩٩٥-١٩٩٧) والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (١٩٩٧-٢٠٠٠). وتمخضت هذه العملية عن مجموعتين من مقترحات العمل تقوم البلدان وأصحاب المصالح بتنفيذها بغية تعزيز إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. وفي مجال البيئة والتنمية، تغطي المقترحات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء طائفة واسعة من المسائل، على الرغم من وجود عدد من المجالات المثيرة للجدل التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ونتيجة لإنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وإدراج التجارة في برنامج العمل وخطة العمل المتعددي السنوات، ستشكل التجارة واحدا من البنود التي سيتناولها المنتدى في كل دورة من دوراته المقبلة. وفضلا عن ذلك، ستصبح التجارة جانبا رئيسيا من الجوانب الاقتصادية للغابات التي سيركز عليها المنتدى في دورته الثالثة.

ثانيا - المسائل ذات الصلة بالتجارة والتي تركتها معلقة عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

ألف - عرض عام لعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٥ - نظر، في إطار الفريق الحكومي الدولي، في المسائل المتعلقة بالتجارة تحت العنصر البرنامجي رابعا: ''التجارة والبيئة من حيث علاقتهما بمنتجات وخدمات الغابات''. وعلى أساس هذه الدراسة، أوصى الفريق الحكومي الدولي

بعدة مقترحات للعمل بشأن مسائل تتصل بالوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية النسبية لمنتجات الغابات، والأنواع الأقل استخداما، ومنح الرخص والتوسيم، واستيعاب التكاليف الكاملة، وشفافية الأسواق (انظر E/CN.17/1997/12). وشملت المجالات التي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها مقترحات العمل الآتية:

(أ) تحسين سبل الوصول إلى الأسواق:

- خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛
- تشجيع القطاع الخاص وملاك الغابات على تعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛
- ضمان أن تراعي السياسات التجارية حقوق المجتمعات المحلية؛

(ب) تعزيز القدرة التنافسية النسبية لمنتجات الغابات، عن طريق عدة أمور من بينها جمع مزيد من المعلومات ودعم عمليات التجهيز القائمة على المجتمعات المحلية؛

(ج) تشجيع الانتفاع من الأنواع الأقل استخداما، حيثما اتسق ذلك مع الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) منح الرخص والتوسيم:

- ضمان ألا تكون هذه الخطط تقييدا مقنعا على التجارة؛
- تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال التقييم فيما يتعلق بمنح الرخص الطوعية؛
- دعم مفاهيم لمنح الرخص من قبيل ما يلي: حرية الوصول وعدم التمييز، والموثوقية، وعدم الغش، وفعالية التكاليف، ومشاركة جميع الأطراف المهتمة بالأمر، والإدارة المستدامة للغابات، والشفافية؛
- الاضطلاع بمزيد من الدراسات بشأن طائفة من الموضوعات من بينها الفعالية في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، والعلاقة بين أطر المعايير والمؤشرات ومنح الرخص، ومعادلة الرخص والاعتراف المتبادل بها، ودور الحكومات؛

(هـ) استكشاف الطرق الكفيلة باستيعاب التكلفة الكاملة للمنتجات الخشبية والبدائل غير الخشبية على حد سواء؛

(و) توسيع نطاق الأعمال المتعلقة بشفافية الأسواق فيما يتعلق بالتجارة في منتجات وخدمات الغابات.

٦ - بيد أن الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات لم يتمكن من الوصول إلى توافق في الآراء بشأن عدة خيارات للعمل، من بينها ما يلي:

(أ) اتفاق محتمل بشأن القضايا المتصلة بالتجارة الدولية غير التمييزية في منتجات الغابات بجميع أنواعها؛

(ب) العلاقات بين الالتزامات بموجب اتفاقات دولية وبين التدابير الوطنية، بما في ذلك الإجراءات التي تفرضها ولايات قضائية دون وطنية.

٧ - وعلى أساس التقدم الذي أحرزه الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، نظر المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في مسائل تتصل بالتجارة تحت العناصر البرنامجية، أولا - (أ) (تعزيز وتيسير تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات)، وأولا - (ب) (رصد التقدم المحرز في مجال تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات)، وثانيا - (ب) (المسائل التي تركت معلقة وغيرها من المسائل: التجارة والبيئة). وتمت الموافقة على مقترحات العمل الآتية التي تقدم بها المنتدى الدولي المعني بالغابات (انظر E/CN.17/2000/14، الفرع ثانيا، المرفق، الفقرتان ٤١ و ٤٢):

(أ) الإسهام في تحقيق التجارة في منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية والخدمات المتحققة من الغابات المدارة بشكل مستدام؛

(ب) القيام بمزيد من الأعمال التعاونية بشأن مخططات منح الرخص و/أو التوسيم الاختيارية مع السعي إلى تعزيز التشابه بينها على الصعيد الدولي؛

(ج) إجراء تحليلات لآثار استيعاب التكلفة الكاملة؛

(د) الاضطلاع بمزيد من الأعمال المتعلقة بتحليل للآثار البيئية الناشئة عن المنتجات الحرجية يتناول دورة الحياة؛

(هـ) تحسين شفافية الأسواق؛

(و) تعزيز التعاون الدولي للحد من الاتجار غير المشروع بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية؛

(ز) وضع استراتيجيات للإدارة المستدامة للغابات ذات منظور طويل الأجل؛

(ح) الاعتراف بالأهمية الخاصة للواردات من منتجات الغابات بالنسبة إلى البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود والنظم الإيكولوجية الهشة للغابات، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - لم يتمكن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات من التوصل إلى توافق في الآراء بصدد الآتي:

(أ) الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية بوصفها أحد الأطراف التي تم حثها على القيام بمزيد من الأعمال التعاونية بشأن مخططات منح الرخص و/أو التوسيم الاختيارية؛

(ب) دعم الجهود المتواصلة نحو تحرير التجارة، وإيلاء اهتمام خاص لإزالة القيود التجارية التي تعوق الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة للمنتجات الحرجية ذات القيمة المضافة.

٩ - وقد نفذت مقترحات العمل هذه المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بدرجات متفاوتة من قبل البلدان والأطراف ذات الصلة. وعلى عكس مقترحات العمل المحددة، مثل المقترحات المعنية ببرامج الغابات الطبيعية والمعايير والمؤشرات، فإن مقترحات العمل المقدمة من الفريق/المنتدى بشأن التجارة والبيئة وعلاقتهما بمنتجات وخدمات الغابات أقل استجابة من حيث تنفيذ الأهداف الثابتة والجداول الزمنية. وتبعا لذلك فمن المرجح أن يكون تنفيذ هذه المقترحات موجها إلى العمليات وليس إلى الإجراءات المحددة. ومع ذلك، سيولي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مزيدا من التركيز إلى التنفيذ الفعال لهذه المقترحات في إطار خطة عمله. وقد تكون التطورات التي استجدت في السنوات الأخيرة قد تجاوزت بعض خيارات العمل التي لم يتمكن الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. بيد أن الفرصة تظل متاحة للمنتدى للنظر في الخيارات التي لم تتجاوزها الأحداث.

باء - الاتجاهات العالمية في التجارة وموارد الغابات

١٠ - تواصل التوسع الكبير في الإنتاج العالمي والتجارة الدولية في منتجات الغابات. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ارتفع إنتاج الأخشاب المستديرة في العالم من ٣,٢٥ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٦ إلى ٣,٣٨ بليون متر مكعب عام ٢٠٠٠، مع استخدام أكثر من نصف هذه الكمية كأخشاب للوقود، وذلك أساسا في البلدان النامية. وارتفع الإنتاج العالمي للأخشاب المستديرة الصناعية في الفترة نفسها من ١,٥٠ إلى ١,٥١٥ بليون متر مكعب

يتكون ٦٠ في المائة منها من الكتل الخشبية المنشورة وتلك التي تستخدم كقشرة، بينما يخصص ما تبقى لاستخلاص الورق من اللب أو لاستخدامات أخرى. وارتفعت القيمة العالمية للصادرات الأساسية لمنتجات الغابات (جذوع الأشجار، والخشب المنشور، والألواح الخشبية، واللباب، والورق) من ١٣٤,٥٧ بليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ١٤١,٥٦ بليون دولار في عام ١٩٩٩، حيث ساهمت منتجات اللباب والورق بالجزء الأكبر من هذا المبلغ (ما يقرب من الثلثين في عام ٢٠٠٠). وكان نمو التجارة العالمية في المنتجات الخشبية الثانوية المجهزة أسرع منه في المنتجات الأولية، حيث ارتفع بنسبة تقرب من ٢٥ في المائة، أي من حوالي ٣٢ بليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ما يقرب من ٤٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في المنتجات الحرجية غير الخشبية لا تتسم بالدقة، فإن أهمية هذه التجارة تتبدى في قيمة التجارة في منتجات الخيزران والروطان التي تقدر بمبلغ ١,٥ بليون دولار سنويا.

١١ - وعلى الرغم من التوسع الذي طرأ على التجارة الدولية في المنتجات الحرجية، فإن هذه التجارة تشكل حصة صغيرة نسبيا من الإنتاج العالمي. فهي لا تشمل إلا حوالي ربع الألواح الخشبية والمنتجات الورقية، وخمس الخشب المنشور ولباب الخشب في حين لا تتجاوز نسبة كمية الأخشاب المستديرة الصناعية التي يتم الاتجار فيها حاليا ٧ في المائة. ولا تزال التجارة تخضع لسيطرة عدد محدود من البلدان، أكثرها من البلدان المتقدمة النمو، على الرغم من التأثير الذي لبعض البلدان النامية في قطاعات معينة من التجارة العالمية. وحدث توسع أيضا في حصة المنتجات الخشبية الثانوية المجهزة، خاصة فيما يختص بالبلدان النامية. ولا تزال التجارة متمركزة في ثلاث مناطق رئيسية هي حافة المحيط الهادئ، وأمريكا الشمالية، وأوروبا في الوقت الذي تظل فيه اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والاتحاد الأوروبي تشكل أكبر الأسواق. بيد أن الصين قد برزت في السنوات الأخيرة كمستورد هام للمواد الخام ومصدر للمنتجات المصنعة آخذ في النمو. وفي ذات الوقت، أخذ الاستهلاك المحلي لمنتجات الأخشاب في البلدان النامية يتزايد بسرعة. وهناك توقعات بأن يزداد حجم منتجات الأخشاب من المزارع الشجرية فيعوض الانخفاض المتوقع في منتجات الغابات المدارية في الأسواق الدولية. ومن المرجح أن تزداد حصة المنتجات الحرجية من المزارع الشجرية مقارنة بالمنتجات المستمدة من الغابات الطبيعية.

جيم - حالة وتقييم التطورات الراهنة المتعلقة بالتجارة في المنتجات والخدمات الحرجية

الوصول إلى الأسواق

١٢ - استفادت التجارة الدولية في المنتجات الحرجية في السنوات الأخيرة من أحكام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي نجحت في تحقيق المزيد من الانخفاض في أغلب التعريفات الجمركية بالنسبة للمنتجات الحرجية وخفض حالة عدم اليقين عن طريق تنسيق التعريفات الجمركية في الأسواق الرئيسية، بالإضافة إلى خفض التصاعد في التعريفات. بيد أن الاستخدام المستمر للحواجز، لا سيما الحواجز غير الجمركية، التي تهدف، في جملة أمور، إلى تشجيع التجهيز المحلي، وتعزيز المنتجات من الغابات المدارة بصورة مستدامة، وفرض القيود على الواردات من المنتجات الحرجية التي تنتج بطريقة غير مستدامة أو غير مشروعة، قد أثر على فرص وصول عدد كبير من المنتجات الحرجية إلى الأسواق. وفضلا عن ذلك، لم يتم التوصل بعد، في إطار عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، إلى توافق في الآراء بشأن بعض المسائل الهامة، بما في ذلك إزالة

التدابير الانفرادية في حال عدم اتساقها مع الاتفاقات الدولية؛ وإزالة إجراءات الحظر والمقاطعة الانفرادية غير المتسقة مع قواعد نظام التجارة الدولية طبقا لما ينص عليه المبدأ ١٤ من المبادئ المتعلقة بالغابات؛ وزيادة شفافية السوق بغية تحسين فرص وصول المنتجات والخدمات الحرجية إلى الأسواق، بما فيها تلك الواردة من الغابات المدارة بصورة مستدامة؛ وإزالة الحواجز التجارية التي تعوق فرص الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة للمنتجات الحرجية ذات القيمة المضافة.

١٣ - ويؤدي تشجيع الاتجار بالمنتجات والخدمات الحرجية التي تنتجها الغابات المدارة بصورة مستدامة دورا محوريا في الجهود الرامية إلى جعل التجارة والإدارة المستدامة للغابات متداعمة. وهكذا أضحى من المسائل ذات الأولوية مسألة إيجاد تدابير مناسبة وعملية لتأمين وصول هذه المنتجات والخدمات إلى الأسواق بصورة كاملة مع التصدي لمشاغل البلدان النامية فيما يتعلق بالآثار التي يمكن أن يرتبها ذلك على صادراتها من المنتجات المستمدة من الغابات التي لم تحظ بعد بإدارة مستدامة. وعقب النتيجة التي تمخض عنها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة، في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، من المرجح أن يترتب على الفرص المتاحة لتحقيق المزيد من التحسين في نظام التجارة المتعدد الأطراف تأثير مفيد على الاتجار بالمنتجات والخدمات الحرجية، إذا ما تم تركيز المزيد من الجهود على خفض التعريفات الجمركية على المنتجات الحرجية المجهزة ذات القيمة العالية وأزيلت الحواجز غير الجمركية الحالية المفروضة على المنتجات الحرجية.

القدرة التنافسية النسبية للمنتجات الحرجية

١٤ - تحدد القدرة التنافسية النسبية للمنتجات الحرجية بالمقارنة مع المنتجات غير الخشبية والبدائل المنافسة على أساس عوامل تقنية، وأخرى تتعلق بالمواصفات، والعرض والتكاليف/الأسعار. وعلى الرغم من أن المنتجات الحرجية طبيعية ومتجددة ويتطلب إنتاجها قدرا أقل من الطاقة، فإنها تخضع بصورة متزايدة لمتطلبات الاستدامة ومنح الرخص، التي لا تطبق بالضرورة على بعض المنتجات المنافسة غير المتجددة والقابلة للتحلل والضارة بالبيئة. وتستخدم الصناعات المنافسة للمنتجات الحرجية، خاصة صناعات الصلب والبلاستيك، مقارنات مبسطة للترويج النشط لمنتجاتها المنافسة للخشب. وهناك حاجة لدراسات شاملة تستند إلى تحليل دورة الحياة لتبيان الآثار البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات البديلة. ومن الممكن أن تؤثر تكاليف الوفاء بمتطلبات الاستدامة ومنح الرخص على قدرة المنتجات الحرجية على منافسة المنتجات الأخرى في الأسعار. وقد حلّت منتجات غابات المناطق المعتدلة محل منتجات الغابات المدارية في بعض أوجه الاستخدام نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتطوير المُنتج، واستقرار العرض وقدرة منتجات غابات المناطق المعتدلة على المنافسة السعرية. وفي إطار عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، قدمت توصية بمقترحات للعمل في مجال جمع المعلومات وإجراء دراسات عن المنافسة المحتملة بين الأخشاب والبدائل غير الخشبية، ودعم البلدان النامية حتى تتمكن من زيادة إنتاجيتها وكفاءتها في أنشطة المرحلة التنفيذية. ومن الضروري اتخاذ تدابير مناسبة لحماية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الحرجية وللتأكد من أن الجهود التي تبذل للوفاء بمتطلبات الاستدامة ومنح الرخص لن تؤثر على قدرة المنتجات الحرجية فيما يتعلق بالمنافسة السعرية. وأوصى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات أيضا بأن يُضطلع بالمزيد من العمل في مجال تحليل دورة الحياة لتبين الآثار البيئية للمنتجات الحرجية وبدائلها. ولقد كانت نتائج تحليل دورة الحياة لبعض المنتجات الخشبية إيجابية للغاية،

مما يشير إلى أن تحليل دورة الحياة يمكن أن يستخدم في الترويج بصورة إيجابية لهذه المنتجات في الأسواق. بيد أن ذلك قد يُنظر إليه كمطلب آخر يقع على عاتق منتجي ومصدري المنتجات الحرجية الذين يواجهون بالفعل التحديات المتمثلة في الإدارة المستدامة للغابات ومنح الرخص.

الأنواع القليلة الاستخدام

١٥ - على الرغم من الدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل الترويج للأنواع القليلة الاستخدام في الأسواق المحلية والدولية، فإن التقدم الذي أُحرز بالفعل في هذا الصدد لا يزال محدودا. فبالإضافة إلى تيسير تطوير وتكييف التكنولوجيات بما في ذلك المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، هناك حاجة للمزيد من العمل لتطوير المنتجات والترويج للأنواع قليلة الاستخدام وتسويقها. وقد ثبت أن منح الرخص أداة تساعد بعض المنتجين في المناطق المدارية في الترويج للأنواع التي يقل استخدامها.

منح الرخص والتوسيم

١٦ - أحرز تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة في منح الرخص الطوعي لإدارة الغابات وتوسيم منتجات الغابات، بوصفها أداة قائمة على السوق تُستخدم للترويج للإدارة المستدامة للغابات في حد ذاتها ولتعزيز التجارة في المنتجات الحرجية المستمدة من موارد الغابات بصورة مستدامة. وحتى الآن، بلغ تقدير مساحات الغابات المعتمدة ١١٨ مليون هكتار مقابل تقدير بلغ ٥ ملايين من الهكتارات في عام ١٩٩٨. ويقع أكثر من ٩٧ في المائة، أو ١١٤,٨٥ مليون هكتار، من الغابات المعتمدة في البلدان ذات المناخ المعتدل. وتقدر مساحة الغابات المعتمدة في البلدان المدارية حاليا بما لا يزيد على ٣,١٥ مليون هكتار، وهو ما يمثل أقل من ٠,٢ في المائة من ١,٧ مليار هكتار من الغابات المدارية الموجودة وأقل من ٣ في المائة من مجموع مساحة الغابات المعتمدة حاليا. وهذا مؤشر واضح على التقدم الذي تحرزه عملية منح الرخص والتوسيم، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، وعلى تخلف البلدان النامية عن الركب. وبالتالي، فإن ثمة حاجة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تود ممارسة العملية الطوعية لمنح الرخص والتوسيم لتعزيز قبول منتجاتها الحرجية في الأسواق. ينطبق هذا أيضا على ملاك الغابات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

١٧ - وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز في مجال منح الرخص والتوسيم، فإن فعالية هذه العملية في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات والتجارة ذات الصلة لم تتأكد بصورة حاسمة بعد. وعدم التيقن من جني الفوائد المرجوة من المنتجات الحرجية التي اعتمدت وتم توسيمها في الأسواق الدولية يؤكد أن هناك شواغل حول ما إذا كان الاعتماد والتوسيم يمكن أن يوفرا الحوافز التجارية والسوقية المطلوبة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات وسداد ما يصحبها من تكاليف. وهناك مشاغل أخرى لا تزال تنتظر المعالجة تتصل بانتشار المبادرات، ومصداقية الخطط، والتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية والتجارة الدولية، والشفافية وعدم التمييز، والتكاليف، والقدرة على تحمل الإنفاق المتوقع، والأثر على الأسواق والاحتياجات لبناء القدرات. وهناك جهود جارية من أجل تعزيز تماثل الخطط الدولية لمنح الرخص والتوسيم عن طريق دراسة إمكانيات ومتطلبات وضع إطار ومعايير للاعتراف بالخطط التي تتمتع بالموثوقية والقبول، ربما على أساس الاعتراف المتبادل.

تقدير قيمة المنتجات والخدمات الحرجية واستيعاب التكلفة الكاملة

١٨ - تم التأكيد على استصواب تقدير قيمة المنتجات والخدمات الحرجية وبدائلها تقديرا سليما من خلال استيعاب التكلفة الكاملة حيث أن ذلك قد يسهم في توليد

تدفقات مالية للإدارة المستدامة للغابات في الأجل الطويل. وفي سياق عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، قُدمت توصيات للاضطلاع بتحليلات لآثار استيعاب التكاليف الكاملة لإدارة الغابات وتنميتها الاقتصادية، ولتنفيذ استراتيجيات استيعاب التكاليف الكاملة للمنتجات والخدمات الحرجية وبدائلها. وتعزى الصعوبات العملية المتصلة بتقدير قيمة المنتجات والخدمات القائمة على الغابات إلى قيود سوقية ومتصلة بالسياسات تجعل من المتعذر استيعاب تكاليف وفوائد الإنتاج الذي لا يمكن تسويقه. وينبغي معالجة هذه الصعوبات على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. وعلى المستوى الدولي، يجري حاليا وضع قواعد وإجراءات فيما يتعلق بفوائد فصل الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك لبروتوكول كيوتو[٩] لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[١٠]. وبدأ في الآونة الأخيرة تنفيذ البرنامج التشغيلي المعني بالإدارة الإيكولوجية المتكاملة التابع لمرفق البيئة العالمية كآلية للتعويض عن الفوائد البيئية العالمية. ومن المرجح أن يغطي هذا البرنامج عددا من الأنشطة الحرجية. ومن المتوخى أن تحتل مسألة وضع قواعد أو أطر دولية للتعويض فيما يتعلق بالفوائد البيئية القائمة على الغابات مكانا بارزا في المستقبل القريب. وسيكون من المناسب أن يستمر العمل بشأن وضع سياسة عامة فيما يتعلق بتقدير قيمة المنتجات القائمة على الغابات، بما في ذلك استكشاف آليات لنُهج استراتيجية وكلية جديدة تتضمن جميع الفوائد القائمة على الغابات، مع التركيز على الفوائد التي تتوفر لها الشروط المسبقة اللازمة، مثل حقوق الحيازة والوجود المحتمل للأسواق وإمكانية التحقق.

شفافية الأسواق

١٩ - جرى التسليم بالدور الذي تلعبه شفافية الأسواق في تعزيز العلاقة المتداعمة بين التجارة والإدارة المستدامة للغابات. وتحسين المعلومات مفيد بصورة خاصة في معالجة المشاكل المتصلة بالاتجار غير المشروع، والتسعير التحويلي، والأشكال الأخرى من التشوهات في الأسواق. وفي سياق عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، طُلب من جميع الأطراف المهتمة بالأمر اتخاذ الإجراء اللازم لتحسين شفافية الأسواق، مع أخذ دور القطاع العام في الاعتبار. وقد تم التأكيد على أهمية تعزيز شفافية الأسواق في ضوء الاهتمام المتزايد الذي يوجه إلى مشاكل القطع غير المشروع للأشجار والاتجار غير المشروع في المنتجات الحرجية بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتشجيع الاتجار في المنتجات الحرجية ذات القيمة المضافة.

الاتجار غير المشروع

٢٠ - أثيرت مشكلة الاتجار غير المشروع في المنتجات الحرجية للمرة الأولى في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، ولكنها برزت في السنوات الأخيرة كمسألة تجتذب اهتماما متزايدا من جانب البلدان وأصحاب المصالح. ولقد تم التسليم على نطاق واسع بأن من غير المستصوب الاتجار غير المشروع في المنتجات الحرجية، بما في ذلك الموارد البيولوجية المتصلة بالغابات، الذي وجد أنه يرتبط بمشاكل قطع الأشجار بصورة غير مشروعة وإنفاذ قوانين الغابات، وأنه يحدث أثرا ضارا على الجهود المبذولة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وعلى التجارة الدولية في المنتجات الحرجية، وعلى إيرادات الحكومات. بيد أن مستوى فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع وخفضه لا يزال دون المستوى المطلوب بكثير. إن فصل شتى ممارسات قطع الأشجار غير المشروع عن الأعمال التجارية غير المشروعة التي تشمل التهريب، والاتجار غير المشروع، والتسعير والتصنيف غير المشروعين، والتجارة غير الموثقة، والاتجار غير المشروع في أنواع الغابات المدرجة في التذييلات الملحقة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية

المعرضة للانقراض[11] قد يشكل الخطوة المنطقية الأولى نحو حل هذه المشكلات المعقدة على الرغم من الترابط الوثيق بينها.

٢١ - ويمكن إيجاد حل لهذه المشكلة عن طريق تدابير مناسبة تتخذ على الصعيدين الوطني والدولي بهدف إحكام الإنفاذ، والتحكم، والإشراف، وخفض وإزالة الحوافز على الممارسات غير المشروعة عن طريق زيادة تكاليف ومخاطر هذه الممارسات؛ والحد من فرص وصول المنتجات الحرجية التي يُتجر بها بصورة غير مشروعة إلى الأسواق واعتراض سبيلها، وتطبيق التحقق بواسطة أطراف ثالثة من مشروعية تدفقات المنتجات الحرجية؛ وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين فيما بين اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمنظمة العالمية للجمارك، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وقامت البلدان المستوردة بمحاولات متعددة لمعالجة مسألة الاتجار غير المشروع من خلال التشريعات وتدابير السياسة العامة. وقد شملت هذه إعلان اليابان رفضها استيراد جذوع الأشجار المقطوعة بصورة غير مشروعة، لا سيما الخشب الصلب المداري، وقرار برلمان الدانمرك بقصر استخدام الأخشاب المدارية بواسطة المؤسسات العامة على الأخشاب التي تُنتج بصورة مشروعة ومستدامة، وسياسة حكومة المملكة المتحدة التي تلزم إدارتها بشراء الأخشاب من مصادر معتمدة وجيدة الإدارة. ولم يتسن بعد إجراء تقييم نهائي لهذه المبادرات الرامية إلى وضع تشريعات تحول دون استيراد واستخدام المنتجات الحرجية التي يُتاجر بها بصورة غير مشروعة وآثارها على التجارة غير التمييزية في المنتجات الحرجية.

الاتجار بالأنواع المعرضة للانقراض

٢٢ - في الماضي، كان الجدل يثور حول البلدان التي لا توجد بها المراعي لإدراج أنواع الأشجار ذات الأهمية التجارية في التذييلات الملحقة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. ومع ذلك، فلم يُعتمد أي استنتاج أو مقترح للعمل فيما يتعلق بهذه المسألة في إطار عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وحتى الآن تم إدراج ١٥ نوعا من أنواع الأخشاب في تذييلات الاتفاقية، كما تدرج أنواع الأشجار في هذه التذييلات. وقد أنشأت الاتفاقية، لمعالجة هذه المسألة المثيرة للجدل، فريقا عاملا معنيا بالأخشاب لمعالجة المشاكل الفنية المتصلة بإدراج أنواع الأخشاب في التذييلات الملحقة بالاتفاقية. وعقب الإخطارات التي تقدم بها في الآونة الأخيرة عدد من البلدان حول إدراج أنواع الأخشاب ,,*Swietenia macrophylla, Cedrela Gonystylus*، في التذييل الثالث للاتفاقية، تجدد الاهتمام فيما يتعلق بتأثير إدراج هذه الأنواع على التجارة الدولية في المنتجات الحرجية. وأنشأت الاتفاقية الفريق العامل المعني بالماهوغاني للنظر في وضع شجر الماهوغاني كبير الورق واستخداماته وإدارته والاتجار به في جميع أنحاء المناطق التي ينمو فيها، بجانب استعراض فعالية القائمة الواردة في التذييل الثالث، وتقييم إدارة المعلومات، ودراسة التدابير التي يمكن أن تفضي إلى توسيع نطاق القائمة المدرجة في التذييل الثالث والنظر في المسائل المتصلة بالتجارة المشروعة وغير المشروعة.

٢٣ - وهناك تسليم تام بالحاجة الفعلية إلى التحكم في الاتجار بالأنواع المعرضة للانقراض من خلال اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. ويتمثل التحدي الرئيسي في ضمان عدم إدراج أنواع الأخشاب ذات الأهمية التجارية في تذييلات الاتفاقية إلا إذا ومتى استوفيت المعايير العلمية. وفي هذا الصدد، تضطلع الاتفاقية حاليا باستعراض معايير إدراج الأنواع في التذييلات الملحقة بها.

سياسات المشتريات العامة

٢٤ - يزداد استخدام سياسات المشتريات العامة كوسيلة يمكن بها تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وفي العقد الماضي، التزمت عدة حكومات محلية في بعض البلدان المستوردة بتقييد استخدام الأخشاب المدارية أو حظر استخدامها في المشاريع العامة أو باقتضاء أن يكون المنتج معتمدا. واتخذ البرلمان الدانمركي مؤخرا، كما هو مبين أعلاه، قرارا بقصر استخدام الأخشاب المدارية بواسطة المؤسسات العامة على الأخشاب التي تنتج بصورة مشروعة ومستدامة؛ ونفذت حكومة المملكة المتحدة سياسة تلزم الدوائر الحكومية بشراء الأخشاب من مصادر معتمدة وجيدة الإدارة. كذلك فإن اللجنة المعنية بالعقود في مدينة نيويورك تنظر حاليا في تشريعات مقترحة لإعطاء الأفضلية في الشراء للأخشاب المعتمدة.

٢٥ - ويبدو أن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية[١٢] يتيح مجالا كافيا لاتباع سياسات في مجال المشتريات العامة تهدف إلى تشجيع شراء المنتجات الحرجية من المصادر التي تدار بصورة مستدامة، شريطة ألا تكون هذه السياسات موجهة لمنتجات من بلدان بعينها. ويعزى هذا إلى الاستثناءات الواردة في الاتفاق وطبيعته المتعددة الجوانب من حيث أن عضويته مقصورة على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع ذلك، ينبغي أن تُدرس آثار هذه السياسات لا سيما في سياق المبدأ ١٢ في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والمبدأ ١٤ من المبادئ المتعلقة بالغابات، فضلا عن الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، لا سيما في البلدان النامية.

الالتزامات والاتفاقات الدولية

٢٦ - تبشر نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود بالدوحة عام ٢٠٠١ بالخير بالنسبة إلى مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف كما تجسده منظمة التجارة العالمية، بالرغم من الانكماش الذي يشهده الاقتصاد العالمي حاليا. وكان مما وافقت عليه منظمة التجارة العالمية، في إطار برنامج عملها المعتمد، إجراء مفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق تهدف إلى خفض التعريفات الجمركية أو إزالتها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك خفض أو إلغاء الزيادة القصوى للتعريفات، والتعريفات المرتفعة، والتعريفات التصاعدية فضلا عن إزالة الحواجز غير الجمركية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية في مجال التصدير بالنسبة للبلدان النامية. وفيما يتعلق بالمنتجات الحرجية فإن أغلب التعريفات على المنتجات الأولية منخفضة بالفعل أو معدومة. ولذا ينبغي أن ينصب التركيز على خفض أو إزالة التعريفات الجمركية على المنتجات ذات القيمة العالية والمنتجات المجهزة، بما في ذلك الزيادة القصوى للتعريفات والتعريفات التصاعدية، مع تفكيك الحواجز غير الجمركية القائمة، إذا ما أريد لجولة المفاوضات الجديدة أن تؤثر بصورة إيجابية على الاتجار بالمنتجات والخدمات الحرجية. وينبغي أيضا دراسة أثر الزيادة في تحرير التجارة وعملية العولمة، فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الحرجية، على الإدارة المستدامة للغابات والبيئة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة، وافقت منظمة التجارة العالمية على إجراء مفاوضات بشأن العلاقة بين القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية المحددة الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف[١٣]، وإجراءات لتبادل المعلومات بشكل منتظم بين أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ولجان منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع والخدمات البيئية، أو إزالتها حسب الاقتضاء. وأوعز إلى لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية أن تولي الاهتمام لتأثير التدابير البيئية على الوصول إلى الأسواق

خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية، والأحكام ذات الصلة من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومتطلبات التوسيم للأغراض البيئية. ومن المتوقع أن يكون لاتجاه ونتائج المداولات المتعلقة بهذه العناصر في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية آثارها على جهود المنتدى في مجال تعزيز العلاقة المتداعمة بين التجارة والإدارة المستدامة للغابات. ولذلك ينبغي على المنتدى أن يغتنم هذه الفرصة لتقديم المشورة والتوصيات المناسبة إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى تنفيذ عناصر برنامج عملها ذات الصلة بالتجارة الدولية في منتجات وخدمات الغابات.

٢٨ - واضطلع في عام ٢٠٠٠ بتقييم شامل للتقدم الذي أحرز لتحقيق هدف المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، المعروف بهدف عام ٢٠٠٠. ويجسد هذا الهدف التزام جميع البلدان الأعضاء المنتجة والمستهلكة بإحراز تقدم، من خلال التعاون الدولي والسياسات والبرامج الوطنية، نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات المدارية والتجارة في الأخشاب المدارية من موارد مستدامة بحلول عام ٢٠٠٠. وبيَّن التقييم أساسا أن تقدما مشجعا قد أحرز لا سيما في مجال السياسة العامة وإصلاح التشريعات. بيد أن المشاكل المتعلقة بالتنفيذ الكامل لا تزال قائمة، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بقطع الأشجار غير المشروع وانتهاك حرمة الأراضي، وتطبيق وإنفاذ الأحكام والمبادئ التوجيهية، وجني غلة مستدامة، وخفض آثار قطع الأشجار. وعقب التقييم، أعادت البلدان الأعضاء المنتجة والمستهلكة في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية تأكيد التزامها الكامل بالتحرك بأقصى سرعة ممكنة نحو تحقيق هدف تصدير الأخشاب المدارية ومنتجات الأخشاب من مصادر مدارة بصورة مستدامة في إطار هدف عام ٢٠٠٠ للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية.

ثالثا - روابط/علاقة التجارة بالعناصر التي سيركز عليها في الدورة الثانية

٢٩ - قرر المنتدى وفقا لبرنامج عمله المتعدد السنوات، أن يركز في دورته الثانية على العوامل الآتية:

(أ) مكافحة إزالة الغابات وتدهورها؛

(ب) حفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة؛

(ج) استراتيجيات الإصلاح والحفظ في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود؛

(د) إصلاح الأراضي المتدهورة وإحياؤها والنهوض بالغابات الطبيعية والمستزرعة؛

(هـ) المفاهيم والمصطلحات والتعاريف.

٣٠ - ينبغي النظر إلى الروابط والعلاقة بين التجارة الدولية والإدارة المستدامة للغابات في سياق السعي لتحقيق الأهداف الثلاثة المترابطة المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى المبادئ ذات الصلة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والمبادئ المتعلقة بالغابات حسبما أبرزت تلك الفقرة، لا سيما المبدأ ١٢ من إعلان ريو والمبادئ ٩ (أ)، و ١٣ (د)، و ١٣ (هـ) من المبادئ المتعلقة بالغابات. وبصفة أساسية، يتعين الاضطلاع بالتجارة الدولية في المنتجات والخدمات الحرجية بحيث تدعم الإدارة المستدامة للغابات وتكفل التداعم المتبادل بين التجارة الدولية والإدارة المستدامة للغابات كيما يتسنى توليد التآزر الداعم للتنمية المستدامة. ومن هذا المنظور، ينبغي تشجيع وتيسير التجارة الدولية في المنتجات والخدمات الحرجية، خاصة تلك المستمدة من الموارد الحرجية المدارة بصورة مستدامة.

٣١ - ويمثل تأثير الاتجاه التوسعي في التجارة الدولية في المنتجات الحرجية على حالة الغابات في العالم، التي ظلت

تعاني من الدمار والتدهور والاضمحلال عبر القرون، موضوعا له أهميته الحاسمة وصلته الوثيقة بعمل المنتدى مما يرشحه لمداولاته. وعلى الرغم من التوسع الذي طرأ على حجم التجارة الدولية في المنتجات الحرجية، فإن حجم هذه التجارة لا يزال صغيرا نسبيا بالمقارنة بحجم الإنتاج العالمي. ولهذا السبب يمكن النظر إلى التجارة بوصفها أقل تأثيرا على غابات العالم بالمقارنة مع الأسباب الرئيسية الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها واضمحلالها داخل قطاع الغابات وخارجه مثل الفقر، وسياسات استخدام الأراضي والطاقة. ومع ذلك، ونظرا للزيادة المتوقعة في الطلب على المنتجات الحرجية بالتزامن مع النمو المستمر في عدد سكان العالم، أضحى من الأهمية بمكان العمل على ضمان ألا يتزايد ارتباط التجارة الدولية بمشاكل الاستغلال المفرط للموارد الحرجية، وتآكل التنوع البيولوجي للغابات، ونضوب مواردها، والتعدي على قوانين الغابات، والقطع غير المشروع للأشجار، والتجارة غير المشروعة. ولهذا السبب أصبح من اللازم أن تدار التجارة الدولية وتعزز على نحو لا يسهم في إزالة الغابات وتدهورها بل بطريقة تدعم الإدارة المستدامة للغابات والجهود المبذولة لحفظ الغابات في العالم وأنظمته الإيكولوجية، وحمايتها وتجديدها وإصلاحها.

رابعا – مقترحات مقدمة كي ينظر فيها المنتدى في دورته الثانية

٣٢ – حظيت التجارة بالأهمية التي تستحقها في إطار الولاية العامة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فقد أدرجت في برنامج عمل المنتدى المتعدد السنوات كواحد من البنود المشتركة التي ينظر فيها في كل دورة من دوراته المقبلة وأيضا في خطة عمله، التي سينظر فيها أيضا في كل دورة من هذه الدورات. وبالإضافة إلى ذلك، ستشكل التجارة جزءا أساسيا من الجوانب الاقتصادية للغابات، وهي الجوانب التي سيركز عليها المنتدى في دورته الثالثة. وبالنظر إلى هذه الأحكام، ستتاح للمنتدى الفرصة للتداول حول المسائل المتصلة بالتجارة والإدارة المستدامة للغابات بصورة شاملة، وللإفادة من التقدم الذي أحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وفي هذا الصدد، قد يرغب المنتدى في النظر في عمله المتعلق بالتجارة والإدارة المستدامة للغابات وفقا للأحكام الواردة في ولايته كما يلي:

(أ) تنفيذ خطة العمل:

في إطار هذه الفئة، للمنتدى أن ينظر في كل دورة من دوراته المقبلة في مدى الفعالية التي يجري بها تنفيذ مقترحات العمل التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والمتصلة بالتجارة والإدارة المستدامة للغابات في سياق خطة عمله. واستنادا إلى رصده وتقييمه، للمنتدى أن يتقدم بتوصيات عن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذه المقترحات بمزيد من الفعالية. وينبغي أن يركز عمل المنتدى في هذا المجال على تنفيذ مقترحات العمل المحددة التي تقدم بها الفريق/المنتدى فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية النسبية والأنواع قليلة الاستخدام، ومنح الرخص و/أو التوسيم، واستيعاب التكاليف الكاملة، وشفافية السوق، والتجارة غير المشروعة، والاتجار في المنتجات الخشبية وغير الخشبية والخدمات من الغابات المدارة بصورة مستدامة، وتحليل دورة الحياة للآثار البيئية للمنتجات الحرجية وبدائلها. والمنظور الطويل الأجل لاستراتيجيات الإدارة المستدامة للغابات، والأهمية الخاصة لواردات المنتجات الحرجية بالنسبة للبلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود والأنظمة الإيكولوجية الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي التركيز على تحديد العوامل التي تقيد أو تعوق التنفيذ الكامل لمقترحات العمل

هذه بغية وضع تدابير مناسبة للتغلب على هذه العقبات. وينبغي أن تؤدي النتائج التي يتمخض عنها نظر المنتدى في هذه الفئة من فئات العمل أيضا دورها بوصفها مدخلا ذا صلة في تيسير مداولات المنتدى بشأن المسائل المتصلة بالتجارة كبند مشترك وكجانب من الجوانب الاقتصادية للغابات؛

(ب) التجارة كبند مشترك:

في إطار هذه الفئة، للمنتدى أن يجري استعراضا للتطورات المتصلة بالتجارة في المنتجات والخدمات الحرجية ويتناول مسائل محددة بشأن التجارة لدراستها دراسة موضوعية في كل دورة من دوراته المقبلة. ويمكن أن تشمل هذه التطورات والمسائل '١' التطورات الأخيرة المستجدة فيما يتعلق بمقترحات العمل المحددة التي تقدم بها الفريق الحكومي الدولي بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، المدرجة في خطة العمل المشار إليها في الفئة (أ) أعلاه، و '٢' المسائل الجديدة والناشئة الواردة في الفرع الثاني – جيم من هذه المذكرة، و '٣' القضايا أو المسائل الأخرى التي يعتبرها المنتدى ذات صلة. وتشمل بعض التطورات والمسائل ذات الصلة ما يلي:

- الجهود التي تبذلها البلدان لخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة في المنتجات والخدمات الحرجية، أو إزالة ما يقتضيه الأمر من هذه الحواجز، خاصة في سياق المفاوضات حسبما أدرجت في الجدول الزمني لبرنامج العمل الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في اجتماع المؤتمر الوزاري للمنظمة بالدوحة في عام ٢٠٠١، مع التركيز على الحواجز غير الجمركية والتعريفات على المنتجات ذات القيمة العالية والمنتجات المجهزة؛
- الترويج للتجارة في المنتجات والخدمات الحرجية المستدامة من الغابات المدارة بصورة مستدامة وآثار ذلك على التجارة في المنتجات والخدمات من الغابات التي لم تطبق فيها بعد الإدارة المستدامة؛
- استعراض المستوى الحقيقي لقدرة المنتجات الحرجية على المنافسة مقارنة بالمنتجات والبدائل غير الخشبية المنافسة في ضوء استيفاء متطلبات الإدارة المستدامة للغابات، ومنح الرخص، والتوسيم، وتحليل دورة الحياة، والامتثال للقانون؛
- تشجيع العمل التعاوني في مجال منح الرخص والتوسيم، مع التركيز على دعم البلدان النامية التي ترغب في القيام بمنح الرخص والتوسيم بصورة طوعية بغية تعزيز قبول منتجاتها الحرجية في الأسواق والتركيز أيضا على الجهود الرامية إلى تعزيز تماثل الخطط الدولية لمنح الرخص؛
- معالجة العوائق والصعوبات التي تحول دون زيادة تقدير قيمة المنتجات والخدمات القائمة على الغابات وتحقيق استيعاب التكاليف الكاملة والاستفادة من الفرص الناشئة المتصلة بفوائد عزل الكربون؛
- تحسين شفافية الأسواق في ضوء المشاكل الناجمة عن القطع غير المشروع للأشجار، والاتجار غير المشروع في المنتجات الحرجية، وتشجيع الاتجار بالمنتجات الحرجية ذات القيمة المضافة؛
- تعزيز فعالية الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمنتجات الحرجية والحد منه عن طريق الجهود الوطنية والتعاون الدولي؛
- تأثير إدراج أنواع الأخشاب ذات الأهمية التجارية في تذييلات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات

والنباتات البرية المعرضة للانقراض على التجارة العالمية في المنتجات الحرجية؛

- آثار سياسات المشتريات العامة على التجارة الدولية في منتجات الغابات والجهود المبذولة للترويج للإدارة المستدامة للغابات، لا سيما في البلدان النامية؛

(ج) التجارة كجانب من الجوانب الاقتصادية للأنشطة الحرجية:

في إطار هذه الفئة، تقرر أن ينظر المنتدى في التجارة كجانب من الجوانب الاقتصادية الرئيسية للغابات في دورته الثالثة في عام ٢٠٠٣. وسيُعد تقرير للأمين العام بشأن هذا العنصر لتيسير نظر المنتدى فيه. وسيركز التقرير على عدة أمور من بينها الدور العام للتجارة في المنتجات والخدمات الحرجية في الارتقاء بفعالية الوظائف الاقتصادية للغابات إلى أقصى حد بحيث تدعم بصورة كاملة الإدارة المستدامة للغابات وتعالج المسائل ذات الصلة بما في ذلك الجدوى الاقتصادية للإدارة المستدامة للغابات وقدرتها على الاستمرار، وما لزيادة تحرير التجارة والعولمة من أثر فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الحرجية على الإدارة المستدامة للغابات.

٣٣ - وقد يرغب المنتدى، في تحديده لعمله بشأن التجارة والإدارة المستدامة للغابات، في أن يراعي كل المراعاة أولوية العمل على التنفيذ الكامل والفعال لمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن التجارة والتنمية من حيث علاقتهما بالمنتجات والخدمات الحراجية.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٢٢ (E/2001/42/Rev.1)، الجزء الثاني، الفصل الأول، الفرع باء، القرار ١/١.

(٢) المرجع نفسه، القرار ١/١، الفقرة ٦.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢/١، المرفق.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢/١، المرفق، الفقرة ١٥ (س).

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٢٠.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب، القرار الأول، المرفق الأول.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٩) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر I/CP.3، المرفق.

(١٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، العدد ٣٠٨٢٢.

(١١) المرجع نفسه، المجلد ٩٩٣، العدد ١٤٥٣٧.

(١٢) انظر الصكوك القانونية التي تجسد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ''غات''، رقم المبيع GATT/1994-7).

(١٣) أُتفق في هذا الصدد على أن يقتصر نطاق المفاوضات على إمكانية تطبيق ما ينطبق من أحكام منظمة التجارة العالمية بين أطراف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية، على ألا تخل المفاوضات بحقوق أي عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية لا يكون طرفا في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية.